# المَدخَلُ الصّحِيح

# إلى رحَاب الإسلام للبَاحِث غير المُسْلِم

بحَث مخُتصر يُسَاهم في إرْشَاد البَاحث غَير المُسلِم (وَ أكْثر تَوجِيهه للمُلحدين ) إلى المَدخل الصّحيح الذِي يجْعله قَادراً عَلى تمَييز المَنهج الإسْلامي الصّحيح في ظِل ذَلك الزّخم المَذهبي الخِلافي دَاخل البَيت الإسْلامي ، ممّا قَد يجْعله باسْتحضاره لِكل ذَلك الاخْتِلاف لاَ يجِيد قِراءة ( أو لاَ يَهتدي لـ ) المَنهج الإسْلامي بالشّكل الصّحِيح .

بسم الله الرّحمن الرّحيم

# المَدخَل الصّحيح إلى رحَاب الإسلام للبَاحث غير المُسلم

الحمدُ لله والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين ، سيّدنا محمّد النّبي الأمين ، وعلى أهل بيته الطّيبين الطّاهرين ، سُفن النّجا ، وعلاماتُ الاهتدا ، ورضوان الله على الصّحابة المتّقين ، والتّابعين لهُم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدّين .

وبعد :

فهذه سطورٌ أصلُها تمهيدٌ ورسمُ طريقٍ ممُنهَج قد يُساهمُ ويُساعدُ الباحثين غير المُسلمين في رحلتِهم البحثيّة للتعرّف على الإسلام ، والدّخول إلى رحابِه دُخولاً قويّاً لا يجعلهُم معه يظلمونَ أنفُسهَم بسلُوك اتّجاه خاطئٍ يَفهمون من خلالِه المنهج الإسلاميّ فهماً خاطئاً ، فيكونون بهذا قَد ظلمُوا أنفُسَهم حظّ البَحث والتعرّف على الإسلام من جانبِه الصّحيح الوضّاء المُشرِق ، وذلكَ أنّ الباحث أو البَاحثين سيجدُون داخل البيت الإسلاميّ مدارس متعدّدة ، وأفهام مُختلفَة للقرآن ، وآليّات مُختلفَة في قَبول الأحاديث ، وفتاوى متعدّدة في الدّين ، فيكون ذلك زيادة عليهم في تعسير إيجَاد القاعدَة الإسلامية التي يُحاورونَها أو يستندونَ إليها عند الاستفسَار ، فوضعنَا هذا المُختصَر والدّليل من أصل شريعتنَا ، وعلى منهَج العترَة الطّاهرة من أئمّة الزيديّة سادات بني الحسَن والحسين ، والذي أصلُه ومرجعُه ومنبعهُ (العَقل والكتاب والسنّة) ، لتكون ركائزاً واضحةً أمَام العيان ، يُحاكَم إليها الإسلام ، فتكون أصل المُحاكَمة إلى أصولٍ قويّة ، ومبانٍ متينَة ، وأصلٍ يَهتدى به الباحثُ إن شَاء الله تعالى ، ولسنا نكتبُ ذلك إلاّ للمُنصفين من الباحثين ، فأمّا مَن كان مُراهقاً ومُستشدّدا مُتعنّتاً لفكرتِه وما أصلّه له رأيُه الأوّل فهذا أنّى يقتنعُ وكيفَ ، بل إنّه لا يضرّ إلاّ نفسَه حقيقةً ، فليسَ الإنسان إلا باحثٌ عن الحقيقَة ، ليُؤمنَ بها ، فمتى قفزَها وتمترس خلفَ تلك

الأقوال الصّادرَة من داخل البيت الإسلامي بُعموم ، وَوجْهُهَا الخطأ على أصل النّظرية الإسلاميّة ، ليُشنّع بها على المُسلمين ، فإنّه بذلك الفِعل قد حادَ عن طريق الإنصَاف ، واتّبع هَواه ، فلا يستحقّ أن يكونَ باحثاً ولا عاقلاً ، لذلك كتبنا سبعَ ركائز تعمّ الباحثين وتُخاطبُ المُلحدين ومَن نحى منحَاهم، وراعينَا فيها الاختصَار لعدَم الإملال ، مُكتفين بالإشارَة وببحث الباحث عن تفصايل المَسائل ، ومُحُمَّلَين بعزيمَة التّفصيل بالأدلّة لو سمحَ الوقت ووّفق الله تعالى ، فمِن تلكَ الرّكائز التي يجبُ أن يلتفتَ إليها الباحث (ونخصّ المُلحِدَ) عند حوارِه مع المُسلم :

الرّكيزة الأولَى : أنّ الإسلام قد أصّلَ أنّ الله تعالى واحدٌ أحَد ، ((**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**)) [الإخلاص:٠١] ، وأنّه تعالى : ((**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**)) [الشورى:١١] ، وسعَ علمُه كلّ شيء ولا يُحيطُ بإدراكِه أحَد توهّماً أو تبصّراً ، ((**لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ**)) [الأنعام:١٠٣] ، ولا يجوزُ عليه الزّمان والمَكان لأنّه خالقُ الزّمان والمكَان، فإن قرأَ المُلحِد في كُتب وأقوال عُلمَاء المُسلمين ما يُنافي على ذلك الأصل وتلكَ الجُملة ، كمَن يقولُ أنّ الله في السّماء بذاتِه ، أو أنّ الله على الكرسيّ ، أو أنّ لله أعضاءً وانتقالاً ، فعَليه أن لا يحكُم على الإسلام من خلالِ هذا كلّه ، فإن حَاكمَ المُلحد الإسلام إلى هذه الأقوال الحادثَة المُخالفَة على أصل ومُحكم ما نقلناهُ لكَ مِنَ الآيَات فإنّما هُو غير مُنصفٌ ويُريدُ أن يبحَث عن الأعذار البارِدَة للخروج من مُحكمات وأصول الشّريعَة بالتّمويه والتّدليس على نفسِه أوّلاً ، وعلى العامّة الأغمَار ، ونحنُ فلا ننُكر الاختلاف داخل البيت الإسلاميّ ، ولكنّ ذلك الاختلاف من الأفراد أو الجمَاعات هُو عائدٌ إليهِم وإلى أنظارهِم لا عائدٌ على أصل النّظريّة الإسلاميّة التي جعلها الله تعالى محروسةً بكتابِه الكَريم ، وسنّة نبيّه الأمين صَلوات الله عليه وعلى آله وسلّم ، فهذه الرّكيزَة الأولى وهي في باب التّوحيد للخالِق جلّ شأنه ، ويتفرّع منها أنّ الله تعالى حيّ ، وخالقٌ ، ورازقٌ ، وقَديمٌ بمعنَى لا أوّل لوجودِه .

الرّكيزة الثّانية : أنّ الإسلام قد أصّلَ أنّ الله تعالى عدلٌ لا يظلمُ ولا يَجور ، ولا يُعذّب إلاّ بُجرم ، قال الله تعالى : ((**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**)) [فصلت:٤٦] ، وأنّه لا يُكلّف العباد ما لا يَقدرونَ ولا يستطيعُون ، قال تعالى : ((**لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**)) [البقرة:٢٨٦] ، وأنّه لا يَقضي بالفسَاد والمَعاصي ((**وَاللهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ**)) [غافر:٢٠] ، وأنّ الله خلقَ الإنس والجنّ مُخيّرين قادرين على أن يفَعلوا ويَتركُوا بإرادتهِم هُم وبفعلهِم ليسَ من الله تعالى في ذلك كلّه إلاّ أنّه خلقَهم ، وجعلَهم مُخيّرين مُريدين فلم يجبُرهم على أفعالهِم لكَي لا يحتجّ مكلّف على الله تعالى فيقول : ((**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّى ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إَلاَّ تَخْرُصُونَ**)) [الأنعام:١٤٨] ، نعم! وأصّل الإسلام أنّ نبيّنا محمّد صَلوات الله عليه وعلى آله نبيّ صادِق لا ينطقُ عن الهَوى ولا يَكذبُ ولا يَجور ، ((**فَآمِنُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**)) [الأعراف:١٥٨] ، وأنّ القُرآن كتاب الله تعالى ووحيهُ وتنزيلُه فيه الهُدى والحَق ، وأنّه كتابٌ محفوظٌ عن الزّيادة والنّقصان والتّحريف ((**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**)) [الحجر:٠٩] ، نعم! فإن قرأَ المُلحِد في كُتب وأقوال عُلمَاء المُسلمين ما يُنافي على ذلك الأصل وتلكَ الجُملة ، كمَن يقولُ أنّ الله خلقَ العباد مُجبرين على أفعالِهم ، أو أنّ الله يقضي بالكُفر والفسَاد على العِباد ، أوّ أنّ الله يُريد المعاصي للعبَاد ، أو أنّ الله يخلقُ أفعال العباد شرّاً وخيراً ، أو أنّ القرآن محرُّف بزيادةٍ أو نقصان أو يروي في ذلك المَعنى الرّوايات ، أو يقدحُ في نبيّنا الأمين بالرّوايات غير الصّحيحة ، فهُنا واجبٌ على المُلحِد أن لا يحكُم على الإسلام من خلالِ هذه الإطلاقَات ، فإن حاكمَ المُلحد الإسلام إلى هذه الأقوال الحادثَة المُخالفَة على أصل ومُحكم ما نقلناهُ له من الآيَات فإنّما هُو غير مُنصف ويُريدُ أن يبحَث عن أي أدلّة باردَة كما تقدّم من شرحنا في الرّكيزة الأولى ، فهذه الرّكيزَة الثّانية وهي في باب العَدل الإلهيّ للخالِق جلّ شأنه .

**الرّكيزة الثّالثة** : أنّ الإسلام قد أصّلَ أنّ الله تعالى لا يُخلف الوَعد والوَعيد ، أي لا يتبدّل القَول لَديه ، ((مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ)) [ق:٢٩] ، فمن وعدَه الله الجنّة فإنّه يستحقّها وسيدخُل الجنّة لا مَحالة ، ومن توعّده الله بالنّار فإنّه يستحقّها وسيدخُل النّار لا مَحالة ، فكتابُ الله تعالى وفيه وعدُ الله ووعيدُه للمُؤمنين والفسّاق والكافرين والمُشركين ، ولن يتبدّل ذلك الوعد أو الوَعيد يَوم القيامَة ، ومَن عمل غير الصّالحات من المُسلمين ومات على ذلك العَمل غير تائبٍ منه بل مُصرّ عليه فإنّه لا يستحقّ رحمَة الله تعالى ولا جنّته ، قال الله تعالى : ((وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ)) [الأعراف:١٥٦] ، فهذه الرّكيزَة الثّالثَة وهي في باب الوعد والوعيد للخالِق ، ويتفرّع منها مسَائل الشّفاعة لغير المستحقّين فإنّها مُنتفيَة ، وكذلك الأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكر فإنّه واجبٌ بشروطِه .

**الرّكيزة الرّابعة** : أنّ العَقل هُو مصدرُ المعرفَة الأوّل ، وأنّ نتائجَه تعتمد على مقدّمات النّظر التي اعتمدَها النّاظر ، فإن كانَت مبنيّة على أُسس ومقدّمات صحيحَة فستوصلُه إلى الحقيقَة ، وإن كانَت مبنيّة على مقدّمات نظرَ باطلَة وغير صحيحَة ووهميّة وتنظيريّة فلسفيّة فلن تُوصلَه إلى الحقيقَة وسيخبطُ ذلك النّاظر خبطاً عجيباً ، فالاحتكامُ في مسائل الأصول (التّوحيد ، والعَدل ، وأمّهات مسائل الوعد والوَعيد) ، للعَقل ، فالعقل يدلّ على ما بعدَه ، العَقل يدلّ على صِدق النبوّة ، وعلى حجيّة القُرآن ، والقرآن يدلّ على الالتزام بالسنّة المحمديّة ، والسنّة المحمديّة تدلّ على اتّباع العترة المحمّديّة ، وسيأتي تفصيل معنى هذه المصادر في التلقيّ في الرّكائز الثّلاث القادمَة .

**الرّكيزة الخامسَة** : أنّ الإسلام قد أصّلَ للأمّة طريقاً واضحاً بيّناً هو امتدادٌ وخَالِفٌ للنبوّة بعد انقطاعها بخاتميّة رسول الله صَلوات الله عليه وعلى آله ، وذلك من قول رسول الله صَلى الله عليه وعلى آله ، في الحَديث الصّحيح الذي اتّفقت أمّة الإسلام على روايته جماعَات عن جمَاعات ، بما أفادَ العِلم اليقينيّ القَطعي : ((إنّي تاركٌ فيكُم ما إن تمسّكتُم به لن تضلّوا من بعدي أبداً كتاب الله

وعترتي أهل بَيتي إنّ اللّطيف الخَبير نبّأني أنّهما لن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحوض)) ، فكانَت عترة الرّسول أهل بيته هُم تراجمَة الكتاب والمدخَل الصّحيح لفَهم القُرآن ، إذا اختلفَت الأمّة حولَه في الفَهم والتّأصيل كانَ الحقّ عندَهم ، والحجّة هي في إجمَاع ذريّة الحسن والحُسين لا في أفرادِهم ، فما أجمعُوا عليه فهُو المَعصوم عن الخطأ ، لمّا كانُوا مُلازمين للقُرآن ، والقرآن معصومٌ عن أن يتناوَل عقائد فاسدَة ، بخلاف المسائل الاجتهاديّة الفروعيّة اليسيرَة في الدّين فيجوز الخلاف فيهَا ، نعم! فمتى أراد المُلحِد أن يستشهِدَ من أقوال علمَاء الإسلام ، ثمّ وجدَ شاذّاً من أقوالهِم فلا يُحمّل ذلك الشّاذ أصل الإسلام ومنهجَه فإنّ ذلكَ مردودٌ على قائلِه ، فإن أرادَ المُلحِد أن يُلبّس ويُدلّس فليعتمِد ذلك الشّاذ من القَول ، وليبتعِد عن قُرنَاء الكتاب عترة وأهل بيت النّبي محمّد صَلوات الله عليه وعلى آله ، فلتتجّه أنظارُ المُلحِدين إلى أقوال العترَة وما أصّلوه من الشّريعَة الإسلاميّة فسيجدونَ مطلبَهم ، ومنهُ يُصدروا ويُوردوا ، فإنّهم قد راعَوا العَقل والشّرع النّقي الصّحيح في اعتقادِهم ، نعم! ولا عصمَة لغير الإجمَاعات الفاطميّة ، وقدّمنا هذه الرّكيزة الخامسَة لتكونَ مدخلاً إلى الرّكيزتين اللاحقتين ، وإن كانَت الرّكيزتان اللّاحقتان هي مصدر التّشريع الرّئيس ، وأهل البَيت مُستنبطون للحقّ منها ، لا يزيدونَ في التّشريع ولا يُنقصون .

الرّكيزة السّادسَة: أنّ القرآن مصدرُ التّشريع الأوّل وفيما يخصّ المسائل الشرعيّة (مسائل الحَلال والحَرام والمُعامَلات والأحكَام وبعض مسائل الأصول كالشّفاعات وغيرها من مواضيع القُرآن) ، والقرآن قد احتوى على آيات عقليّة مُثيرَة لدفائن العُقول يُعتمَد عليها في التأصيل العَقلي ، لا لأنّها من القُرآن فحسَب ، بل لأنّها تناولَت مسائل عقليّة اعتمدَت فيها مقدّمات نظَر صحيحَة فكانَت نتيجتها صحيحَة ، نعم! والمُلحد إذا نظرَ في القُرآن فعليه أن يعلَم أنّه ليسَ من حقّه أن يتكلّم فيه بغيرِ عِلم ، لكي لا يكون مُدلّساً وخادعاً لنفسِه ، فإنّ مَن ينتقدُ فكرةً وهُو لا يعلمُها فإنّما يضرّ نفسَه ويقعُ في الكَذب والخِداع ويظلمُ صاحب الفكرَة الأصليّة ، فالقُرآن كتاب الله تعالى ، وقد أنزلَه الله تعالى بلسانٍ عربيّ مُبين ، ((**كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**)) [فصلت

:٠٣] ، فبدون معرفَة لغَة القرآن (اللغَة العربيّة) ، فلا يمكنُ القطعُ والحُكم على ما يسبقُ في الذّهن من قوادِح الشّبه إلاّ بعد التأكّد والتثبّت من ذلك الفَهم وصحّة ذلك الإلزَام للمُسلمين منه ، وما دونَ ذلك فليسَ إلاّ عَبثٌ وتخمينٌ وظنّ ، ثمّ على المُلحِد أن يعلَم أنّ للقرآن عُلوماً بدونها لن يستطيعَ الباحث أو النّاقد أن يُحسنَ النّظر بها يجعلُه يبني نتائجَ قويّة وسليمَة ، ومن علُوم القرآن :

**أنّ القُرآن فيه الآيات المُحكمَة والآيات المُتشابهَة** ، فالآيات المُحكمَة هي التي يكونُ تأويلُها مُوافقاً لتنزيلِها ، ولا تحتملُ إلاّ وجهاً واحداً في التّأويل والتّفسير ، كقول الله تعالى : ((قُل هُو الله أحَد)) ، فالآيات المُحكمَة هي أمّ الكتاب وأصلُه ومرجعُه . والآيات المُتشابِهة : فهي كلّ لَفظ إذا أُطلِقَ عليه سبقَ إلى فَهم السّامع مَعنيَان ، أو ثلاثَة ، أو أكثَر ، بعضهُا صَحيح ، وبعضهُا فاسِد ، فيكونُ التّردّد بينَ تلكَ المَعاني ، فيقعُ على المكلّف الاشتبَاه حتّى يُميّز بعضهُما من بَعض بالبُرهان العَقلي أو الشّرعي ، **والقاعَدة هُنا** : أنّ الآيات المُتشابهَة إذا سبقَ إلى الفَهم منها معنى يُخالف أصل الآيات المُحكمَة من القرآن ، فإنّ ذلك المَعنى أو الفَهم من الآيات القُرآنيّة فاسد ، فالمُتشابَه يُعرض على المُحكم ، فمن قرأ قولَ الله تعالى : ((فَتبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ)) [المؤمنون:١٤] ، ثمّ ظهرَ له أو فهمَ من هذه الآية تعدّد الخالقين ، يَعني تعدّد الآلهَة ، ثمّ قال بأنّ هذا تناقضٌ في القرآن ، فعليه قبل أن يحكُم أن يعرضَ تلك الآيَة وذلك الفَهم على الآية المُحكمَة : ((قُل هُو الله أحَد)) ، فإن تعارضَ الفَهمَان كان المقدّم هُو المعنى المُحكم ، وهكذا مع بقيّة الآيات القرآنيّة .

**وفي القرآن أيضاً آياتٌ مجُملات ، وآياتٌ مفسِّرات** ، فالآيات المُجملَة هي ما كان وجهُها عامّا وخفي المُراد منهَا للقارئ فتعودُ عليه بالاستفسَار والسّؤال . والآيات المُفسِّرات هُي مَا كانَت واضحةً في الدّلالَة مُفسّرةً لذلك المُجمَل . **والقاعَدة هُنا** : أنّه إذا تعارَض المُفسَّرُ معَ المُجمَل ، قُدِّم

المُفسَّر على المُجمَل ، لأنّه أوضحُ في الدّلالة ، وهذا العِلم قريبٌ من العامّ والخاصّ ، أيضاً نُشير إلى أن الآيات المُجملَة قد يكونُ تفسيرُها من القرآن ، أو من السنّة الصّحيحَة.

**وفي القُرآن آياتٌ منسوخَةٌ ، وآياتٌ ناسخة** ، والنّسخ هُو إزالَة مِثل الحُكم الشّرعي بطريقٍ شرعي مع تراخٍ بينَ النّاسخ والمَنسوخ ، والنّسخ إنّما يكون للحُكم لا للآيَة ، **والقاعدَة هُنا:** أنّه لا يُحتجّ بالآية المنسوخَة بوجود الآيَة النّاسخَة ، وإلاّ أصبحَ ذلك الاحتجَاج الغرض منه التّشنيع بما يُوحي بالتّناقض بين الآيَات ، وليسَ الأمرُ كذلك .

**وفي القُرآن العامّ والخاصّ** ، وَهي الآيَات التي يكونُ وَجهها عامّاً ويُخصّصها مُخصّص يُخرجُ بعضها عَن وجهها العامّ ، والمُخصّصات للآيات قد تكون عقليّة أو من القرآن نفسه أو من السنّة المحمديّة .

نعم! فهذا ما كانَ من الرّكيزة الخامسَة من مصادر التلقّي والتّشريع وهي القرآن الكَريم.

**الرّكيزة السّابعة** : أنّ السنّة المحمديّة مصدرُ التّشريع الأوّل في المسائل الشرعيّة ، مسائل الحَلال والحَرام والمُعامَلات والأحكَام وبعض مسائل الأصول كالشّفاعات وغيرها من مواضيع القُرآن)، وقد احتَوت على توجيهَات عقليّة في المسائل الأصوليّة ، والمُلحد إذا نظرَ إلى الأحاديث الكثيرَة داخل البيت الإسلاميّ فعَليه أن لا يَبني قولَه إلاّ على الأحاديث الصّحيحة ، وهي تلكَ التي اعتمَدت عليها أئمّة العترَة ، وليعلَم أنّه لا يهدم العَقائد من الأحاديث إلاّ الأحاديث المُتواترَة القطعيّة ، والأحاديث الآحاديّة الظنيّة فإنّه لا يصح أن يُعارض به القطعيّات من الأصول والفُروع ، فمتى وقفَ المُلحِد على ما ظاهرُه التّناقض من تلك الأحاديث الآحاديّة مع تلك الأصول العقليّة فليسَ له أن يحكُم بتناقضُ الشّرع مع العَقل ، أو تناقص أصول الإسلام ، لأنّ الأحاديث الآحاديّة لا تؤصّل لتناقُضٍ أصلاً في مسائل الأصول ، بل لا تؤثّر على ذلك ، لأنّها لا تفيدُ إلا الظنّ والأصول لابدّ من القَطع عليها ، بالعَقل أوّلاً ، وتوجيهاً من الآيات المُحكمَة والمُثيرَة لدفائن

العُقول في القُرآن ، و مُتواتر السنّة المحمديّة ، وإجمَاع العترَة المحمديّة ، وغير ذلك لا يؤصّل ولا يؤثّر في التّوجيه .

**نعم**! فهذه السّبع الرّكائز هي تأصيلٌ لفَهم صحيحٍ ومدخل مَتين للإسلام ويُبنَى عليه حوارٌ قويّ للباحثين والمُهتمّين ، وإنّ كنّا وجّهنا خطابَه للمُلحدين مع إطلاقِنا الكَلام في ديباجتِه للباحثين ، فأخذاً بالأنموذَج الأعلَى المُنكِر للذّات الإلهيّة ، وذلكَ أنّا وجدنا للأسَف مُنتديات المُلحِدين وكذلك النّصارى وغيرهم ينشرُون حُججاً ضدّ الإسلام لا يصلحُ أن تكونَ حُججاً ، وإنّما يقتبسونَ أقوالاً لبعض عُلماء المُسلمين من كُتبهِم ومُصنّفاتهم الحديثيّة وفي التّفسير وفي الأصول ثمّ يحتجّون على الإسلام من تلك الأقوال ، فكانَ بحثُ هؤلاء ناقصاً مبتوراً عارٍ عن المنهجيّة البحثيّة ، لأنّ الشّريعة الإسلاميّة قد بيّنت ثوابت الشّرع ومصادر تشريعِه والعُلمَاء الذي يُرجَع إليهِم لتبيين القُرآن والسنّة ، فأمّا أن يأتي المُسلم ويُحاكم النّصرانيّة إلى أقوالٍ لا تُقرّها المسيحيّة فهذا إيرادُ غير صحيح ، وكذلك أن يأتي مسيحيّ أو مُلحدٌ ويطيرَ بالفتاوى الشاذّة أو التخريجات المُخالفَة لروح الإسلام ويجعلها حاكمَة على الإسلام ويطيرُ بها فرحاً فهذا لا يستحقّ أن يكونَ باحثاً وليسَ هُو إلاّ مُراهق ، فكانَ هذا المُختصر الذي نسألُ الله أن ييُسّر بتفصيلِه مُرشداً للباحِث الحصيف المهتّم لكي لا تختلطَ عليه الأورَاق ، ونجعلُ العُهدَة عليه في تفصيل البَحث ودونَه كُتب أئمّة العترَة سادَات الزيديّة ، كنهج البلاغَة للإمَام علي بن أبي طالب عليه السّلام ، ومجموع كتُب ورسائل الإمام زيد بن عَلي عليهِما السّلام ، ومُسندَ الإمام زيد بن علَي عليهما السّلام ، ومجموع كُتب ورسائل الإمَام القاسم بن إبراهيم الرّسي عليهما السّلام ، ومَجموع كُتب ورسائل حفيدِه الإمَام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليهمَا السّلام ، وكُتب الإمَام أحمد بن يحيى المرتضى عليهما السّلام ، وكُتب الإمَام يحيى بن حمزَة ، وكُتب الإمَام عبدالله بن حمزَة ، وكُتب الإمَام عزالدّين بن الحسن ، وكُتب الإمَام مجدالدّين المؤيّدي ، وغيرها من كُتب العترَة ، ففيها عُلوم عقليّة وقرآنيّة ومحمّدية سيجدُ معها الباحث الاطمئنان ومُخاطبَة العُقول ، نعم! ونعتذرُ للقارئ فإنّا وإن

خصصنا المُلحِد بهذا المُختصر ، وأدخلنَا القرآن والسنّة ، فذلكَ مع علمنَا أنّ الأصلَ بيننا وبينَهم هُو العقل دوناً عن بقيّة الرّكائز ، وإنّما ذكرنا بقيّة الرّكائز لنحفَظ للحوار والنّقاش تدرّجه الصّحيح بما يكونُ أصلُه ابتداءً وانتهاءً لدى المُلحِد ، ولَكي يَخلق عندَه صُورةً مُكتملَة من بدايَة الأمر فلا تختلَط عليه الأورَاق إن إرادَ أن يُكمل مسيرَة البَحث داخل البيت الإسلاميّ بعد مُناقشَة الدّليل العَقلي من تلك المصادر التي أشرنَا إليهَا قريباً ، هذا والله نسألُ أن يُوفّق ويُسدّد ويَهدي الجميع إلى الخير والرّشاد والسّداد ، وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمد وعلى آله الطّيبين الطّاهرين .

وكتبه/ الشّريف أبو الحسَن الرّسي ، (الكاظم الزّيدي) ، غفرَ الله له ولوالديه وللمُؤمنين

يوم الجمعة الموافق ١٧/ ٥/ ١٤٣٤هـ

